لزوال التحري وهو بذل المجهود وقيل المفقود بعد اذ استمرت في المغازة او في مسجد محلة اخرى ولا حرج
له اذا اذا استمرت عليه في بيته فلا تحري فان اخطأ لم يعد مطلقا سواء استقبل او استدبر وقال
الشافعي يعيد ان استدبر فان علم به اي بالخطأ في صلاته استدبر الى القبلة واتم صلوته وكذا
لو تحول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها ولو تحرى قوم جهات وجهلوا حال الامام بعضهم بعضا لم يكفهم
ذلك الصلوة صورة رجل ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلى كل
واحد منهم الى جهة وكلهم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام يجوز صلوة الكل وهذا في حال
لغير ما نعة لصحة الاقتداء كما في الكعبة فانه لو جعل بعض القوم ظهره الى ظهر الامام جاز وانما
قيد بقوله وجهلوا الان من علم منهم حال امامه لم يجز صلوته وانما قيدنا بكلهم خلف الامام لان من تقدم
منهم على امامه فسدت صلوته ولما فرغ من الشروط شرع في الاركان وقال باب صفة
صلوة الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما وقالوا الوصف
قيام بالواصف والصفة بالموصوف فيضاف التحريمة التحريم جعل الشيء محرما وخصت التكبيرة الاولى بها
لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والقيام والقرأة والركوع والسجود
والقعود الاخير قدر التشهد وقال مالك القعدة الاخيرة ليست بفرض قيل القدر المفروض من القعدة
غاية فيه بالشهادتين الاصح ان المفروض قدر ما يمكن فيه من قرأة التشهد لا قوله عبده ورسوله و
الخروج من الصلوة بصنعه اي بفعله مطلقا سواء كان بلفظ السلام او بغيره وعند ان في بلفظ
السلام فرض وعندها ليس الخروج بصنعه فريضة وواجبها قرأة الفاتحة وعند مالك وان في فرض و
في رواية عن محمد ان قرأة الفاتحة فريضة وضم سورة مع الفاتحة وقال مالك فرض وقال الشافعي
سنت وواجبها تعيين القرأة في الاولين ورعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة كسجدة
حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا يفسد صلوته وعليه ان يسجد السجدة
المتروكة ويسجد للسهو اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود
ففرض وقال زفر وقال الشافعي في الترتيب فريضة وواجبها تعديل الاركان والمراد
بتعديل الاركان الصلوة لتسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة بينهما والقعدة
بين السجدتين كذا في المغرب وقال ابو يوسف والشافعي انه فرض والقعدة الاولى مطلقا

سواء كان

سواء كان في الرباعية او الثلاثية او في الفرض او النفل وعند محمد وزفر وان فعل ان القعدة الاولى
في الرباعي من النفل فرض وواجبها قرأة التشهد مطلقا سواء كان في القعدة الاولى او الثانية
وقال الشافعي في قرأة التشهد في الثانية فرض في المحيط التشهد في القعدتين واجب وذكر في الهداية
وقرأة التشهد في القعدة الاخيرة واجبة وبهذا القيد يوفق ان القرأة التشهد في القعدة الاولى ليست
بواجبة اذ التخصيص في الرواية يدل على نفي ما عداه وذكر في باب سجود السهو ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة
الاولى والثانية والقرأة فيهما وكل ذلك واجب وهو تصريح بانه واجب وفيه اختلاف وظاهر الرواية
انه واجب والقياس ان يكون سنة وهو اختيار البعض فهكذا صاحب الهداية قال ههنا هذا القول
وفي باب سجود السهو الى قول الاول وواجبها لفظ السلام وعند الشافعي في فرض وواجبها قنوت
الوتر مطلقا سواء كان في رمضان او غيره وسواء في النصف الاول او الاخير وعند ان في نصف
آخر من رمضان واجب وتكبيرات صلوة العيدين وقيل قنوت الوتر وتكبيرات العيدين سنة
كذا في المحيط وواجبها الجهر والاسرار وقيل هما سنتان كذا في الحواشي فيما يجهر ويسر فيه لف
ونشر والاول بالاول والثاني بالثاني ذهب سنتها رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابع وجهر الامام با
التكبير والثناء اي قرأته وهو سبحانك اللهم الخ والتعوذ والتسمية والثلاثين سرا متعلق بكل
واحد من الاربعة اي كل واحد من الاربعة يكون سرا مطلقا سواء كان في الفرض او النفل كسواء كان
اماما او مقتديا او منفردا وسواء كان جهرية او غير جهرية وقال مالك يبتدأ الامام بالفاتحة بلا ثناء
وتعوذ ولا يقول الثلاثين ايضا وهو رواية عن ابي حنيفة وقال مالك التسمية ليست بسنة
وقال الشافعي في يجهر بالتسمية والثلاثين في الجهرية وسنتها وضع يمينه على يساره تحت سرته وعند
مالك يرسل يديه ارسالا فان شاء اعتمد فالارسال عنده عزيمة والوضع رخصة وعند ان في يضع
على صدره وكيفية الوضع ان يضع باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى ويحلق بالخنصر والا
على الرسغ وسنتها تكبير الركوع وقيل واجب كذا في الحواشي والرفع منه اي رفع الرأس
الى الركوع وعند ان في وفي رواية لابي حنيفة رفع الرأس من الركوع والسجود فرض وهو قول
زفر والتسميع والتحميد عند الرفع منه وسنتها تسبيحة اي تسبيح الركوع ثلاثا والتسبيح فيه
مفوضا وسبحان ربي العظيم قال ابو مطيع تسبيح الركوع وتسبيحة اي تسبيح السجود ثلاثا واجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)